

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٦)

الاستاذ المساعد الدكتور
حيدر مجيد عبود
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

المدرس المساعد
طارق عباس جاسم



تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٦)

Analysis of financial policy indicators
in Iraq for the period (2006-2019)

المدرس المساعد
طارق عباس جاسم

Tariq Abbas Jasim
tarik.ta.ta84@gmail.com

الاستاذ المساعد الدكتور
حيدر مجيد عبود
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

Assit.Pro.Dr. Hayder Majeed Abbood
Haydarm.abbood@uokufa.edu.iq

المقدمة:

الأقتصادي بين هذه القطاعات وترتب عليه تراجع مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الأجمالي اضافة الى توجهيات إنفاق المؤسسات المختصة القائمة التي كرس الطابع غير الإنتاجي في الأقتصاد العراقي وساهمت في تدهور الصناعات السلعية الأخرى . واقتصر النشاط الجاري في ظل تدهور الإنفاق على النشاطات الأقتصادية غير النفطية ، الشيء الذي جعل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الأكبر في تكوين الإيرادات العامة الضرورية لتغطية النفقات العامة .

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية من كونه يسعى الى دراسة مسارات الإنفاق العام في العراق ومدى قدرة الحكومة العراقية على مواجهة الزيادة في النفقات

تمثل النفقات العامة ركناً أساسياً في الموازنة العامة للبلد و تتصف بأنها أحد أهم العوامل والأدوات المؤثرة في الأداء المالي وإن تطور هذه النفقات مرتبط بتدخل الدولة الذي يعد أمراً حاسماً في توجيه الإنفاق الحكومي صوب ابواب النفقات الأخرى كالتشغيلية والاستثمارية ويتصف الأقتصاد العراقي بالأختلالات المستمرة نتيجة اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل هذه النفقات مما يتسبب في زيادة نسبة مساهمة الصناعات الأستخراجية في تكوينها على حساب تراجع إنتاجية القطاعات الأقتصادية الأساسية المتمثلة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي الأمر الذي إنعكس في عدم تحقيق التوازن

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

يعود لضعف الاقتصاد العراقي والذي يتصف بالريعية مما يتطلب الأمر اتباع موازنة الأداء لترشيد النفقات بالعامه .

منهج البحث : يهدف البحث الى اثبات فرضية البحث وبلوغ الأهداف وأعتمد البحث على الجمع بين المنهج الاستقرائي في جمع البيانات وتحليلها وكذلك المنهج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي بمراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث من أجل التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: تحليل الإيرادات العامة ومكوناتها

الأساسية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

تعد الإيرادات العامة أحد عناصر علم المالية العامة الثلاثة إضافة الى النفقات العامة والموازنة العامة فقيام الدولة بوظائفها المالية يتطلب الأمر، إن تعمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وكانت أهمية الإيرادات العامة ^(١) . إذ تتكون الإيرادات العامة من ^(٢) .

١. الإيرادات النفطية: يحتل العراق المركز الثاني بين الدول المصدرة للنفط (الأوبك) بعد السعودية في إنتاجه للنفط، ويحتل المركز الأول محلياً من ناحية مساهمته في تكوين الإيرادات العامة فهو يمثل الجزء الأكبر من مجموع الإيرادات العامة، إذ تشكل أكثر من ٩٧% من إيرادات الموازنة .

٢. الإيرادات الضريبية: يعد العراق أول من شرع القانون الضريبي، فقد شرع القانون المرقم ٢٧

العامه بعد عام ٢٠٠٦ فضلاً عن الأهتمام بدراسة مؤشرات السياسة المالية في العراق وثبات حالة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد العراقي ،بسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية.

هدف البحث: -يهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف منها

١- التعرف على مسارات الإنفاق الاستثماري في العراق بعد عام ٢٠٠٦ .

٢- بيان انعكاس مسارات النفقات العامة وأثرها على الاقتصاد العراقي .

٣- التعرف على مدى إمكانية الاستفادة من موازنة الأداء وتشجيع العمل فيها لتحفيز النشاط الاقتصادي العراقي ودعم الموازنة العامة.

مشكلة البحث

إن جوهر مشكلة البحث تكمن في إن الاقتصاد العراقي يعاني من أختلال في مساراته الهيكلية في القطاعات الاقتصادية كافة ،بسبب عدم قدرة الحكومة العراقية على توجيه مسارات الإنفاق العام بالشكل الصحيح واعتمادها على إيرادات القطاع النفطي الأمر الذي أدى الى زيادة هذه النفقات من دون ترشيدها.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن زيادة النفقات العامة ومساراتها في العراق بعد عام ٢٠٠٦ ،كان سبباً رئيسياً في زعزعة الاستقرار الاقتصادي وتدهور أوضاع الموازنة العامة الذي

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

عام ١٩٢٧ ثم عدل عدة مرات بهدف مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي فكان آخر تعديل له عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من اعتبار العراق من أقدم البلدان في صياغة قوانين الضرائب إلا إن الإيرادات الضريبية ذات مورد ضئيل وهذا يعود إلى ضعف الأجهزة الإدارية وإنخفاض الوعي الضريبي مما يجعل الإيرادات المتأتية منه منخفضة.

٣. إيرادات أخرى: مثل الرسوم والمنح والمساعدات فضلاً عن التمويل الخاص العام. يوضح الجدول رقم (١) الإيرادات العامة و مكوناتها الأساسية في الاقتصاد العراقي ، إذ يلاحظ هيمنة الإيرادات النفطية والتي تتسم بالتذبذب بسبب ارتباطها بأسعار النفط العالمية على الأنواع الأخرى من الإيرادات ، وهذا الاعتماد المفرط على مصدر واحد لتمويل الإيرادات العامة للدولة وبالأخص إذا كان المصدر ريعياً كالنفط يؤدي إلى اختلالات هيكلية ، لا يزال يعاني منها الاقتصاد العراقي ففي عام ٢٠٠٦ كانت قيمة الإيرادات العامة (٤٩٠٥٥.٥٤٥ مليون دينار، وكنسبة من GDP (٥١.٣٢ %) كما موضح في الجدول رقم (٨)، بينما كانت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (٩٤.٨٦ %) ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (١.٢١ %) أما الإيرادات الأخرى فكانت نسبتها إلى الإيرادات العامة (٣.٩٣ %) وهي نسبة

مرتفعة قياساً بالأنواع الأخرى من الإيرادات كما في الجدول (٢) ، ويمكن إن يُعزى سبب ارتفاع هذه النسبة إلى دخول الإعانات والمنح إلى العراق من الدول الأخرى بسبب ما لاقاه من دمار بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، ويلاحظ إنه في عام ٢٠٠٦ كانت قيمة الإيرادات الضريبية ونسبتها إلى الإيرادات العامة ضئيلة جداً وذلك بسبب ظروف الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية وتغير نظام الحكم وحل معظم المؤسسات الحكومية وتعطلها عن العمل وتدمير أغلب البنى التحتية ما أدى إلى صعوبة في تحصيل الضرائب (٣) .

ويلاحظ من الجدول (٢) استمرار الإيرادات النفطية بالارتفاع ونسب تتجاوز (٩٠ %) خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠١٠-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٩) بينما الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى ما زالت نسيها متدنية ولم تتجاوز (٥%) أي ما زالت الإيرادات النفطية هي الإيرادات المهيمنة على الأنواع الأخرى من الإيرادات وقد إنخفضت الإيرادات العامة وبشكل كبير في عام ٢٠٠٩ لتصل قيمتها إلى (٥٥٢٤٣.٥٢٦) مليون دينار عراقي وشكلت نسبة (٤٢.٢٩ %) من GDP بعد إن كانت نسبتها عام ٢٠٠٨ (٥١.١١ %) من GDP ، ويُعزى سبب هذا الإنخفاض إلى حدوث الأزمة العالمية وما ترتب عليها من حدوث تخمة المعروض النفطي ،

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

يقابله إنخفاض الطلب العالمي ، الأمر الذي أدى الى إنخفاض أسعار النفط العالمية ، إذ بلغت قيمة الإيرادات النفطية (٤٨٩٠٥.٨٨) مليون دينار ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (١) ، أما في الجدول (٢) فيلاحظ إن نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة قد وصلت الى (٨٨.٥٣ %) بعد إن كانت قيمتها في عام ٢٠٠٨ (٧٥٣٥٨.٢٩١) مليون دينار عراقي ونسبتها إلى الإيراد العامة (٩٣.٩٠ %).

أما خلال الأعوام من (٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢) فقد عاودت الإيرادات العامة إلى الارتفاع وذلك بسبب إرتفاع سعر برميل النفط خلال هذه الأعوام إذ كانت الأسعار خلال هذه الأعوام على الترتيب (١٠٧،١٠٣،٧٦ \$) مما أدى الى إرتفاع الإيرادات النفطية خلال هذه الأعوام التي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة إذ بلغت نسبتها من الإيرادات العامة (٩٥.٢١ % ، ٩٠.١٥ % ، ٩٧.٣١ %) على الترتيب بينما بقيت الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى منخفضة وتشكل جزءاً ضئيلاً من الإيرادات العامة ، وفي عام ٢٠١٣ إنخفضت الإيرادات العامة عن السنوات التي سبقتها بسبب إنخفاض سعر برميل النفط إلى (١٠٣ \$) والذي أدى بدوره إلى إنخفاض الإيرادات النفطية إلى (١١٠٦٧٧.٥) مليار دينار ، أي نسبة إنخفاض قدرها (٥.٠٥-) مليار

دينار عن عام ٢٠١٢ ، كما استمرت الإيرادات العامة بالإنخفاض خلال الأعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) ، بسبب إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ولأن العراق يعتمد وبشكل رئيس على الإيرادات النفطية تأثر بشكل كبير بهذا الإنخفاض إذ بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (٩٢.١١ %) ، (٧٧.٢٠ %) ، (٨١.٦٣ %) على الترتيب ومع تزامن حدوث الحرب مع داعش ، أي إن العراق مر بأزمة مزدوجة خلال هذه المدة ، وبالرغم من هذا الإنخفاض، إلا إن الإيرادات النفطية بقيت هي المهيمنة على الأنواع الأخرى من الإيرادات ، ولكن يلحظ أيضاً إن الإيرادات الأخرى وخلال هذه الأعوام أخذت بالارتفاع ، ففي عام ٢٠١٥ بلغت نسبتها من الإيرادات العامة (١٩.٧٧ %) وهي أعلى نسبة لها خلال مدة البحث ، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى لجوء الحكومة العراقية إلى إتخاذ العديد من الاجراءات لزيادة إيراداتها ، بسبب الإنخفاض الشديد في الإيرادات النفطية ، ولذلك عملت على زيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية و غيرها من الأنواع الأخرى من الإيرادات (٤) .

وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت الإيرادات العامة ومن ضمنها الإيرادات النفطية وكذلك الإيرادات الضريبية فكانت نسبها على الترتيب (٨٤.١٤ %) ، (٨.١٤ %) مع إنخفاض في قيمة الإيرادات الأخرى والتي كانت نسبتها (٧.٧١)

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

(%) . وفي الاعوام (٢٠١٨, ٢٠١٩) سجلت الايرادات العامة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١% لتبلغ (١٠٧٥٦٧.٠١٢) مليار دينار من بعد إن كانت تبلغ (١٠٦٥٦٩.٨) مليار دينار لعام ٢٠١٨ ، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية بنسبة (٣.٨%) نتيجة زيادة كمية الإنتاج من النفط الخام بنسبة (٣.٨%) إذ استأثرت الايرادات النفطية بالحصة الاكبر من اجمالي

الايرادات لتبلغ نسبة مساهمتها (٩٢.٢%) وبمبلغ قدره (٩٩٢١٦.٣) مليار دينار فضلاً عن انخفاض معدل نمو الايرادات الضريبية بمقدار (٢٩.٤٠%) اما معدل نمو الايرادات الأخرى فقد إنخفض بمقدار (١٧.٦٢ - %) وبخاصة الايرادات التحويلية وايرادات الضرائب ورسوم الإنتاج وحصة الموازنة من الارباح والرسوم^(٥) .

جدول (١) مكونات الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٦) (مليار دينار)

الاعوام	GDP	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	الايرادات الأخرى	معدل نمو الايرادات العامة
2006	95588	49055.545	46534.31	591.229	1930.006	-
2007	111455	54599.451	51701.3	1228.336	1669.815	11.30
2008	157026.1	80252.182	75358.29	985.837	3908.054	46.98
2009	130643.2	55243.526	48905.88	3334.809	3002.836	-31.16
2010	162064.6	70178.223	66819.67	1532.438	1826.115	27.03
2011	217327.1	108807.392	98090.21	1783.593	8933.585	55.04
2012	254225.5	119817.224	116597.1	2633.357	586.719	10.12
2013	273587.5	113767.395	110677.5	2876.856	212.997	-5.05
2014	266332.7	105386.623	97072.41	1885.127	6429.086	-5.05
2015	194681	66470.252	51312.62	2015.01	13142.62	-7.37
2016	196924.1	54409.27	44267.06	3861.89	6280.32	-18.14
2017	225722.4	77335.955	65071.93	6298.272	5965.754	42.14
2018	254870.2	106569.8	95619.8	5686.1	5263.9	37.80
2019	262917.2	107567.012	99216.3	4014.5	4336.212	0.94
متوسط المدة	200240.3	83532.8464	76231.75	2766.24	4534.859	12.66

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

جدول (٢) نسبة مساهمة مكونات الإيرادات العامة من إجمالي الإيرادات ومن GDP للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٩

نسبة الإيرادات النفطية الى العامة %	نسبة الإيرادات الضريبية الى العامة %	نسبة الإيرادات الآخرى الى العامة %	نسبة الإيرادات من GDP %	نسبة الإيرادات النفطية من GDP %	نسبة الإيرادات الضريبية من GDP %	نسبة الإيرادات الآخرى من GDP %	الاعوام
94.86	1.21	3.93	51.32	48.68	0.62	2.02	2006
94.69	2.25	3.06	48.99	46.39	1.10	1.50	2007
93.90	1.23	4.87	51.11	47.99	0.63	2.49	2008
88.53	6.04	5.44	42.29	37.43	2.55	2.30	2009
95.21	2.18	2.60	43.30	41.23	0.95	1.13	2010
90.15	1.64	8.21	50.07	45.13	0.82	4.11	2011
97.31	2.20	0.4	47.13	45.86	1.04	0.23	2012
97.28	2.53	0.19	41.58	40.4	1.05	0.08	2013
92.11	1.79	6.10	39.57	36.45	0.71	2.41	2014
77.20	3.03	19.77	34.14	26.36	1.04	6.75	2015
81.36	7.10	11.54	27.63	22.48	1.96	3.19	2016
84.14	8.14	7.71	34.26	28.8	2.79	2.64	2017
89.73	5.34	4.94	41.81	37.52	2.23	2.07	2018
92.24	3.73	4.03	40.91	37.74	1.53	1.65	2019
90.62	3.46	5.92	42.44	38.75	1.36	2.33	متوسط المدة

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩).

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

وتجدر الإشارة الى إن نسبة الإيرادات الضريبية قد مثلت نسباً ضئيلة من GDP خلال مدة البحث ويعود سبب ذلك الى خفض أسعار الضرائب غير المباشرة، لاسيما الضريبة الكمركية ، ومن جانب آخر إن الضرائب في العراق تستهدف شرائح وقطاعات صغيرة غير القطاعات الكبيرة التي يتكون منها GDP مثل قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق ، بينما تكاد القطاعات الأخرى غير مشمولة بالضرائب لإن أغلبها مملوكة للدولة وتكون معفاة من الضرائب وهذا من شأنه أن يضعف من دور الضريبة ويحدد إيراداتها وإمكانية توسيع الأوعية^(٦) . ومن الأسباب الأخرى في تدني نسبة الإيرادات الضريبية في GDP تعود الى تدهور القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ، لإن بعد عام ٢٠٠٦ وما سبقها من مدة الاحتلال الأمريكي للعراق اسفر عنها توقف العديد من المصانع الاقتصادية وتدمير الخطوط الإنتاجية وهروب رأس المال الى الخارج وعدم الاستقرار الأمني والسياسي ، فضلاً عن التهرب الضريبي وضعف الرقابة ، وضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين تجاه فهم دور الضريبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذا تعد هذه مجموعة من اهم الأسباب التي أدت الى ضعف إمكانية توسع الإيرادات الضريبية والاعتماد شبه المطلق على إيرادات النفط

ثانياً : تحليل مسار الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٩)

اتسمت سياسة الإنفاق الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٦ بزيادة الاتجاه نحو النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت تلك التخصيصات بشكل أصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيدا مالياً ثقيلاً ، وإن هذا الاتجاه للسياسة الإنفاقية لا يتلاءم مع طبيعة العراق كبلد نامي يحتاج الى موارد هائلة وكبيرة لإعادة الأعمار وتطوير البنى التحتية المنهارة^(٧).

وهذا ما سيوضحه هيكل الإنفاق الحكومي في الجدول (٣) ، إذ يلاحظ من الجدول إن هناك حالة من التقلب في مجمل النفقات العامة طيلة المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٩) فهي مرتفعة في سنة ومنخفضة في سنة أخرى بل في نسب نمو سالبة في سنة معينة عن السنة السابقة لها ، إذ يلاحظ إن إجمالي الإنفاق العام قد ارتفع من (٤٢٧٥٦) مليار دينار في عام ٢٠٠٦ الى (٥١٧٢٧.٦) مليار دينار لعام ٢٠٠٧ وكإن معدل نموه السنوي عن السنة السابقة بمقدار ٢٠.٩٨ % ، وقد بلغ مقدار الإنفاق الجاري (٣٩٠٣١) مليار دينار ، اما الاستثماري فكانت قيمته (١٢٦٩٦.٦) مليار دينار ، ويعود سبب زيادة الإنفاق الجاري الى إعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وإنخراطها بالعمل المدني^(٨).

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

قيمتها (١٥٦٧١.٢٢) مليار دينار محققه نسبة قدرها ٢٠.٨٧% من الإنفاق العام ، ويعود سبب الارتفاع في الإنفاق العام زيادة الإيرادات النفطية التي تعد الممول الرئيس للإنفاق العام. وفي عام ٢٠٠٩ بلغت قيمة الإنفاق العام (٦٧٥٨٤.٤٠) مليار دينار بإنخفاض مقداره (٧٤٩٠.٧-) مليار دينار عن السنة السابقة ، بسبب السياسة الإنكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة الأزمة المالية وإنكماش الطلب العالمي والإنخفاض الحاصل في أسعار النفط ، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم إنخفاض التخصيص المالي لهذا العام، وهذا يؤكد ارتباط الموازنة العامة في العراق بالدورة الاقتصادية وتداعيات التغيرات الاقتصادية الدولية على مستوى الأسعار والطلب على المورد الريعي^(١٠) ثم عاود الإنفاق العام ارتفاعه في عام (٢٠١٠) مسجلاً ما مقداره (٨٨٠٢٨.٦٧) مليار دينار وكانت نسبة الإنفاق الجاري ٧٣.١% أما الاستثماري فكانت نسبته ٢٦.٩% من الإنفاق العام .

إذ إن التوسع في حجم النفقات العامة في العراق فضلاً عن الأسباب التقليدية كانت بسبب البنود الآتية^(٩):-

- ١-زيادة الرواتب التي أقرتها الدولة للعاملين في القطاع العام.
- ٢-إضافة مواد جديدة لم تكن موجودة في الموازنات للسنوات السابقة مثل أجور الخبراء وأجور الخدمات الأمنية.
- ٣-المصروفات التي تتفق على البرامج الانتخابية.
- ٤-نفقات استيراد الطاقة الكهربائية.
- ٥-نفقات هيئة دعاوي حقوق الملكية.
- ٦-تضخيم الجهاز الوظيفي الذي يعد الأكبر بالمقارنة مع الدول الأخرى .

وواصل الإنفاق العام مساره في الارتفاع حتى وصلت قيمته إلى (٧٥٠٧٤.٥٧) مليار دينار لعام (٢٠٠٨) بمعدل نمو ٤٥.١٣% ، وقد بلغ الإنفاق الاستهلاكي الجاري (٥٩٤٠٣.٣٥) مليار دينار وكانت نسبته من الإنفاق العام ٨٣.٣٣% ، أما النفقات الاستثمارية فقد بلغت

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

جدول (٣) تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩) (مليار دينار)

الاعوام	الإنفاق الجاري	التغير السنوي الإنفاق الجاري %	الإنفاق الاستثماري	التغير السنوي في الإنفاق الاستثماري %	اجمالي الإنفاق العام	التغير السنوي الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق الاستثماري الى الاجمالي %	نسبة الإنفاق الجاري الى الاجمالي %
2006	33484	-	9272		42756		21.69	٧٨.٣١
2007	39031	16.57	12696.6	36.93	51727.6	20.98	٢٤.٥٥	٧٥.٤٥
2008	59403.35	52.20	15671.22	23.43	75074.57	45.13	٢٠.٨٧	٧٩.١٣
2009	52567.01	-11.51	15017.4	-4.17	67584.41	-9.98	٢٢.٢٢	٧٧.٧٨
2010	64351.97	22.42	23676.7	57.66	88028.67	30.25	٢٦.٩٠	٧٣.١٠
2011	69639.5	8.22	30066.3	26.99	99705.8	13.27	٣٠.١٦	٦٩.٨٤
2012	90374.67	29.78	37177.89	23.65	127552.6	27.93	٢٩.١٥	٧٠.٨٥
2013	78746.98	-12.87	55108.6	48.23	133855.6	4.94	٤١.١٧	٥٨.٨٣
2014	58625.4	-25.55	35525.7	-35.54	94151.1	-29.66	٣٧.٧٣	٦٢.٢٧
2015	51832.22	-11.59	27431.8	-22.78	79264.02	-15.81	٣٤.٦١	٦٥.٣٩
2016	51173.05	-1.27	18408.2	-32.89	69581.25	-12.22	٢٦.٤٦	٧٣.٥٤
2017	59025.64	15.35	16464.5	-10.56	75490.14	8.49	٢١.٨١	٧٨.١٩
2018	67052.84	13.60	13820.2	-16.06	80873.04	7.13	١٧.٠٩	٨٢.٩١
2019	87301.2	30.20	24422.6	76.72	111723.8	38.15	٢١.٨٦	٧٨.١٤
المتوسط	61614.92	9.66	23911.41	13.20	85526.32	9.89	٢٦.٨٧	٧٣.١٣

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية متفرقة ، ٢٠٠٦-٢٠١٩.

٢-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

الارتفاع حتى وصلت قيمته الى (١٢٧٥٥٢.٥٦) مليار دينار و (١٣٣٨٥٥.٥٨) مليار دينار على التوالي للأعوام (٢٠١٢) (٢٠١٣) بمعدل نمو (27.93 ٤.٩٤)% وكانت نسبة الإنفاق

وتجدر الإشارة الى إن الازدهار الاقتصادي والمعيشي في العراق مرتبط بعاملين : الأول رفع سقف الصادرات النفطية باعتبارها أهم الواردات المالية ، وثانيا استتباب الوضع الأمني لتشجيع الاستثمار^(١). وواصل الإنفاق العام مساره في

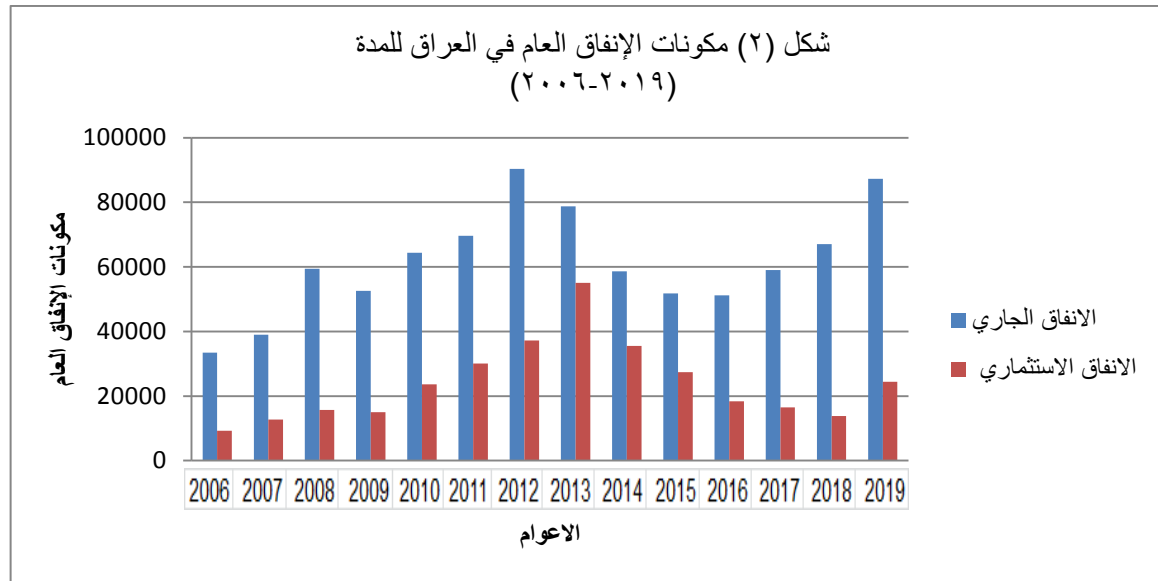
تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

الجاري ٥٨.٨٣% اما الإنفاق الاستثماري فكان ٤١.١٧% من الإنفاق العام لعام ٢٠١٣، إلا إنه شهد تراجعاً في السنوات الثلاث التالية (٢٠١٦-٢٠١٤) (94151.1 ثم الى 79264.01 ثم ٦٩٥٨١.٢٥) مليار دينار ، لأسباب عديدة منها التراجع في أسعار النفط العالمية من ٩١.٦٣ \$ للبرميل لعام (٢٠١٤) الى (٤٤.٧٢ \$ ومن ثم الى ٣٣.٩٧ \$ للبرميل للاعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وهذا ما أدى إلى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة ، وتزايد مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية ، بسبب الاعتماد شبه الكامل على عائدات تصدير النفط ، فضلاً عن الضغوط الناجمة عن ارتفاع الإنفاق العسكري وكلفة التعامل مع الأزمة الإنسانية التي تسبب بها التنظيمات الإرهابية (داعش) (١٢).

اما بصدد الاعوام (٢٠١٧-٢٠١٩) فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العامة حتى وصلت قيمتها (١١١٧٢٣.٢) مليار دينار ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة مقدار بعض مكونات الإنفاق الجاري لاسيما النفقات الراسمالية والمستلزمات الخدمية والسلعية بنسب (٣٤٤.٤% و ٢٣٨.٥% و ١١٢.٤%) على التوالي (١٣). أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي فقد اتسم بالتذبذب وعدم التناسق من ناحيتين أحدهما إن هناك حالات من التراجع

وتسجيل معدلات نمو سلبية في السنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٤ ، 2015) . والأخرى إن السنوات التي نما فيها معدل النمو اتسمت بالتشتت الى حد كبير فقد بلغ أدنى مستوى نمو (4.94%) كما في سنة (٢٠١٣) في حين بلغ أعلى مستوى نمو (٤٥.١٣%) لعام ٢٠٠٨. وقد تميزت السياسة الإنفاقية بعد عام ٢٠٠٦ بزيادة النفقات الاستهلاكية على حساب تراجع النفقات الاستثمارية ، الامر الذي اسفر عنه تشكّل عبء على الموازنة العامة للدولة وقيدا ماليّ ثقيل (١٤) . وتعود اسباب زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٩) إلى اضافة بنود في الموازنة العامة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات اعادة اعمار العراق وأن هذه البنود لا سيما الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الإنفاق العام وشكلت قيداً على توسع الإنفاق الاستثماري ، وتجدر الاشارة إلى أن التذبذب في نسب الإنفاق صعوداً ونزولاً هو لكون العراق بلداً ريعياً يعتمد الاقتصاد فيه وبشكل كلي على الايرادات النفطية التي ترتبط بالعرض والطلب العالمي ، كما يلاحظ هيمنة النفقات الجارية الاستهلاكية التي بلغت نسبتها بالمتوسط ٧٣.٣١% من اجمالي النفقات العامة ، على حساب النفقات الاستثمارية التي لم تشكل سوى ٢٦.٨٧% من تلك النفقات .

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق



-المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- يتصف الاقتصاد العراقي بعدم وجود رؤية في صياغة استراتيجية تتسجم مع الاختلالات الاقتصادية ذات الطبيعة الريعية للاقتصاد.
- ٢- يتصف الاقتصاد العراقي بأعتماده على القطاع النفطي الذي تجاوز نسبة (٩٥%) من الإيرادات العامة والموازنة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ٣- وجود علاقة طردية ما بين تدخل الدولة ومؤشر الإنفاق العام إذ كلما زادت النفقات العامة زاد تدخل الدولة والعكس في حالة الإنخفاض.
- ٤- إن زيادة الرفاه الاقتصادي وتنشيط الفعاليات الاقتصادية هو مرتبط بزيادة الصادرات

النفطية وطبيعة البيئة الأمنية في البلد التي تؤدي الى النهوض بواقعه .

ثانياً: التوصيات

- ١- يتطلب على صانع القرار السياسي في العراق إنشاء صندوق سيادي لغرض مواجهة الأزمات والاختلالات وعجز الموازنة ،الذي يتعرض له اقتصاد البلد بسبب الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية .
- ٢- عدم الاعتماد والركون الى القطاع النفطي كمصدر رئيس في تمويل الموازنة العامة والاتجاه بوضع استراتيجيات اقتصادية تجعل من القطاع النفطي أحد أسباب قوتها وليس أحد أركان ضعف الاستقرار الاقتصادي في العراق .
- ٣- مطالبة الحكومة العراقية والباحثين بالشأن الاقتصادي بدراسة اشكالية عجز الموازنة العامة

تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق

وتنشيط القطاعات الأخرى للأسهام في تخفيض
هذا العجز .
٤- ضرورة زيادة نسب النفقات الاستثمارية في
الموازنة العامة ، بهدف تعزيز قدرة الاقتصاد
العراقي وتقوية قطاعاته.

الهوامش:

الإنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٩ ، العدد

١٧ ، ٢٠١٧ ، ص ٧٧.

٩ - بتول مطر عبادي الجبوري، سعاد جواد كاظم السعداوي، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩١-٢٠٠٩)) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٢، لسنة ٢٠١٤، ص ٢٤٠.

١٠ - البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ، تقارير سنوية متفرقة ، ٢٠٠٩، ص ٢٨

* تم احتساب معدل التغيير = السنة الجديدة % السنة القديمة - ١ * ١٠٠

١١ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير سنوية متفرقة ، ٢٠١٠، ص ٥.

١٢ - البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٦، ص ٦٤.

١٣ - البنك المركزي العراقي الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ، تقارير سنوية متفرقة ، ٢٠١٩ ، ص ٤٨.

١٤ - مقداد غضبان لطيف ، قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية و جامعة بغداد ، المجلد ٢٤ ، العدد ١٠٢ ، ٢٠١٨، ص ٢٨٨.

١ محمد خير العكام ، المالية العامة ، الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا ، ٢٠١٨، ص ١٠١.

٢ ضحى رحيم محسن ، السياسة المالية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) مشكلات وإمكانيات الحل ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨، ص ٤٨.

٣ - احمد صالح حسن ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٢، العدد ٩٤ ، ٢٠١٦ ، ص ٥.

٤ - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٥ ، ص ٦٧.

٥ - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٩ ، ص ٤٦.

٦ - علي يوسف عبد الله وسعيد علي محمد ، أهمية إصلاح النظام الضريبي ودوره في الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) مجلة جامع الإنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الإنبار ، العدد ٢٦، المجلد ، ٢٠١٩ ، ص ١٧٤.

٧ -سارة اكرم خطاب ، احمد عبد الكريم احمد ، محمد فوزي محمد ، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ، تنمية الرافدين ، العدد ١٢٢، المجلد ٣٨، ٢٠١٩، ١٢٦.

٨ - علي احمد دراج ، سعد عبد الكريم حمادي ، دور الإنفاق في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) دراسة تحليلية ، مجلة جامعة

